فيتنام الجنوبية وكوريا الجنوبية والفيلبين ولاوس واليونان وتركيا وباكستان وايران) انخفضت منذ العام ١٩٦٧ فيما عدا ثلاث من هذه الدول هي فيتنام ولاوس وايران ونلاحظ على الفور ان الدولتين الاوليين كانتا في حالة حرب اما الثالثة ـ ايران ـ فانها كانت استثناء من ظاهرة انخفاض مبيعات السلاح على الرغم من أنها لم تكن في حالة حرب · مما يعني انه كان للزيادة الهائلة في مبيعات الاسلحة لها دلالات واهداف آجلة · (٥)

ولقد كانت من اوائل التبريرات التي قدمها الشاه بشأن صفقات الاسلحة الضخمة التي توالت على ايران سنويا منذ منتصف الستينات بشكل خاص (كانت قبل ذلك المساعدات العسكرية الاميركية تقوم مقامها) قوله ـ في حديث لصحيفة ـ « واشنطون بوست » الاميركية في العام ١٩٦٩ ـ انه من الضروري لايران ان تبني قدرة دفاعية لمواجهة كافة مثيري الاضطرابات في المنطقة مجتمعين · واشار الى ان العرب يزعمون تبعية منطقة « **خوزستان** » التي تسكنها اغلبية عربية ، وهي مصدر اغنى حقول البترول الايراني · وقال الشاه فيذلك الحديث : « **ينبغي علينا ان نبني مثل هذه القوة لنحافظ على هذه المنطقة آمنة بعد أن يغادرها البريطانيون · وباستطاعة ايران ان تقوم بهذا الدور لاننا لا نملك خططا اقليمية او استعمارية · اذما دور ايران في منطقة الخليج (الفارسي) هو ان تقدم صورة القوي ، الحكيم ، صاحب الاهداف الغيرية** ··· » ·

في البدء كانت الجزر

وكان اول ما فعلته ايران لتأكيد هذا الدور الجديد هو احتلالها للجزر العربية الثلاث : طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى قبل يوم واحد من الانسحاب الكامل للقوات البريطانية من الخليج العربي · واحتلال ايران لهذه الجزر هو حالة دراسية Case - Study للاستراتيجية الايرانية بالنسبة للخليج العربي ، تصور وفي الوقت نفسه عجز المواجهة العربية وتخاذلها ازاء هذا الاحتلال ·

فقد مهدت ايران بهذا العمل التوسعي بالتوصل الى اتفاقات تصفي مشاكلها الحدودية مع اقوى دول المنطقة وهي العربية السعودية، بهدف تحييدها · فخلال اجتماع عقد في جدة في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٨ توصل الشاه والملك فيصل الى حل بشأن الجزر المتنازع عليها بين بلديهما ، وهما جزيرتا « فارس » و « عربي » حيث « تبودلت الوثائق الخاصة بالتصديق على الاتفاقية القاضية بحقوق ايران على جزيرة « فارس » وحقوق السعودية على جزيرة « عربي »· وعند تعيين الرصيف القاري طلبت ايران وجوب مرور الخط البحري الفاصل